لوحة للفنانة إيمان أبو عرة .
العودة الأخيرة (2017 - فن رقمي، 200 × 250 سم)

PASSIA

75 عاماً على النكبة الفلسطينية

مقدمة

فيما يحيي الفلسطينيون الذكرى الخامسة والسبعين لما يعرف بالنكبة، وهي ما أطلق على طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم في عام 1948 وانتزاع ممتلكاتهم وخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لا يزال الفلسطينيون يكافحون من أجل حريتهم وحقوقهم واستقلالهم.

تبقى النكبة السبب الجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهي محفورة في قلوب وعقول جميع الفلسطينيين. ولدت منذ الموجة الأولى من النزوح أجيال كاملة من الفلسطينيين منتشرة في جميع أنحاء العالم، ولكن بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، فإن دعوتهم إلى الحرية وتقرير المصير لم تتوقف أبداً. تحدى الفلسطينيون حتى الآن كافة المحاولات الصهيونية والإسرائيلية لإخراجهم من البلاد؛ والواقع أن أعدادهم تجاوزت مؤخراً أعداد اليهود[1].

وعلى الرغم من كافة المحاولات الإسرائيلية الرامية لمحو أو تشويه تاريخ الفلسطينيين، ومن كل الانتكاسات السياسية والمفاوضات الفاشلة، وعلى الرغم من تورط المجتمع الدولي الذي لم يقدم إلا القليل وما هو إلا قاعدة عريضة لاستمرار قمعهم وسرقة أراضيهم، يظل الفلسطينيون صامدين ومصممين على مقاومة الاحتلال. ورغم المعاناة التي عانوا منها على مدى الـ 75 عاماً الماضية، إلا أنهم أثبتوا أنهم لن يتنازلوا عن حقهم التاريخي والقانوني في العودة إلى وطنهم ولا عن مطالبهم بأن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية والسياسية عن هذه المأساة المستمرة والظلم الجسيم الذي لحق بهم.

تعرض هذه النشرة الرواية الفلسطينية لتاريخ الأحداث التي سبقت النكبة وتلتها، حيث أن النكبة لم تكن مجرد حدث تاريخي، بل هي عملية مستمرة لاستراتيجية إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية لنزع ممتلكات الفلسطينيين الأصليين وعزلهم تحت السيطرة الإسرائيلية إلى هذا اليوم.

المحتويات

الخلفية التاريخية - مقدمة للنكبة 2
مراجعة لأحداث عام 1948 وما بعدها 8
النكبة في القدس 11
النكبة المستمرة 12
الخاتمة 15

١ قُدر عدد الفلسطينيين والإسرائيليين في نهاية عام ٢٠٢٢ بالتساوي (PCBS, Palestinians at the End of 2022, December 2022). وفقًا لأستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا أرنون سوفر، كان اليهود أقل من ٤٧٪ من السكان في فلسطين التاريخية («اليهود الآن أقلية ٤٧٪ في إسرائيل والأراضي، يقول الديموغرافي»، تايمز أوف إسرائيل، ٣٠ آب ٢٠٢٢).

PASSIA
Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, Jerusalem
Tel: +972-2-6264426, Fax: +972-2-6282819, E-mail: passia@passia.org , Website: www.passia.org , PO Box 19545, Jerusalem

النكبة بإيجاز

تشير النكبة (والتي تعني "الكارثة" أو "المصيبة") إلى الطرد الجماعي المتعمد والمنهجي والعنيف للفلسطينيين من ديارهم ووطنهم من قبل القوات الصهيونية / الإسرائيلية، مما أدى إلى خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإلى تدمير ومصادرة ممتلكاتهم خلال الفترة التي سبقت إنشاء دولة إسرائيل وبعدها (١٩٤٧-١٩٤٩). طُرد خلال هذه الفترة أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني ولم يُسمح لهم بالعودة، ودُمرت أكثر من ٤٠٠ من قراهم، فيما أعاد اليهود التوطن في العديد من القرى الأخرى. يتم استذكار يوم النكبة في ١٥ أيار من كل عام، وهو اليوم التالي لإعلان إسرائيل استقلالها في عام ١٩٤٨.

الخلفية التاريخية - مقدمة للنكبة

> "إذا أردت أن ألخص مؤتمر بازل في كلمة واحدة – وهو ما لم أكن لأقوم به بهذه الطريقة علناً – فستكون تلك الكلمة: في بازل أسست الدولة اليهودية".
> ثيودور هرتزل، اليوميات، في ٣ أيلول ١٨٩٧.

تعود جذور مشكلة فلسطين إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعمق كل من الأطماع الاستعمارية الغربية في موارد الشرق الأوسط والقومية اليهودية في شكل الصهيونية السياسية. نظم أنصار هذه الحركة الجديدة بقيادة ثيودور هرتزل المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في بازل، والذي تمخض عنه تأسيس مؤسسات صهيونية بهدف جلب اليهود إلى فلسطين[2]، وبذا فقد بدأت عملية الاستعمار الصهيوني لفلسطين - "أرض الميعاد" - قبل عام 1948 بوقت طويل. كان حوالي ثلثي السكان الفلسطينيين يعيشون في ذلك الوقت في الريف ويعتاشون أساساً من الزراعة، بينما عاش الثلث الباقي في المدن مثل الناصرة ونابلس والخليل والرملة واللد وغزة. كانت معظم القرى عبارة عن وحدات اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة، ومع الهجرة اليهودية بدأت المنافسة على الموارد وبدأ كذلك بذل الجهود للقضاء على الثقافة الأصلية "الأدنى" واستبدالها بمجتمع استيطاني "متفوق"[3].

حدد الحلفاء الغربيون خلال الحرب العالمية الأولى مكامن ضعف الإمبراطورية العثمانية التركية - حليفة ألمانيا – والتي كان منها "صحوة" الشعب العربي وتنامي دعوته للاستقلال. في عام **1915** كلفت الحكومة البريطانية السير هنري ماكماهون بمراسلة الزعيم الهاشمي الشريف حسين بن علي من مكة المكرمة (المعروفة باسم **مراسلات حسين-مكماهون**) لتشجيعه على التحالف مع بريطانيا ضد العثمانيين مقابل الدعم البريطاني للاستقلال العربي ومملكة موحدة تحت القيادة الهاشمية. ساهم هذا التأكيد في اندلاع الثورة العربية من أجل الاستقلال عن الحكم العثماني في حزيران . **1916**

الشريف حسين

السير هنري ماكماهون

وفي نفس العام وضع الفرنسيون والبريطانيون مصالحهم في اتفاقية أخرى سرية - لأنها تعارضت مع ضمانات سابقة – **(اتفاقية سايكس-بيكو** على اسمي مفاوضيها: المستشرق البريطاني السير مارك سايكس والقنصل الفرنسي العام السابق في بيروت شارل جورج بيكو) قسمت أراضي الإمبراطورية العثمانية ما بعد الحرب بحيث تسيطر روسيا على القسطنطينية ومضيق البوسفور ومعظم المقاطعات القريبة من القوقاز؛ وفرنسا على سوريا (بما في ذلك لبنان)؛ وبريطانيا على العراق والأردن. كان من المقرر تقسيم فلسطين بحيث تسيطر فرنسا على الشمال وتسيطر بريطانيا على منطقة حيفا – عكا، فيما كان من المقرر وضع بقية البلاد (باستثناء النقب) تحت إدارة دولية. لا تزال تداعيات اتفاقية سايكس بيكو، التي عكست بوضوح الفكر الإستشراقي الأوروبي تجاه العرب وقدرتهم على التنمية، تساهم في عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط المعاصر.

تشارلز جي بيكو

لسير مارك سايكس

٢ على الرغم من أن الموجة الأولى من الهجرة اليهودية (أو العلياه) كانت قد بدأت بالفعل في وقت مبكر من عام ١٨٨٢ وكان معظمها من أوروبا الشرقية.

٣ أنظر على سبيل المثال: Said, Edward, Zionism from the Standpoint of Its Victims, Social Text, No. 1. (Winter, 1979), pp. 7-58; https://racismandnationalconsciousnessresources.files.wordpress.com/2008/11/edward-said-zionism-from-the-standpoint-of-its-victims.pdf .

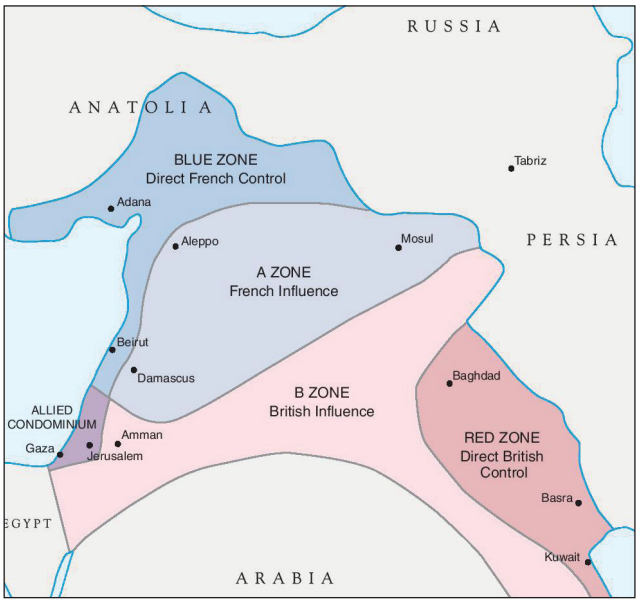

اتفاقية سايس بيكو

في غضون ذلك، استمرت الحرب العالمية الأولى، وفي 11 كانون الأول 1917 دخل الجيش البريطاني القدس تحت قيادة الجنرال اللنبي، **منهياً 400 عام من الحكم العثماني**، ثم أنشأت بريطانيا بعد ذلك إدارة أراضي العدو المحتلة (OETA)، والتي تولت مقاليد الحكم والإدارة حتى عام 1920

عام رئيسي آخر في تسلسل الأحداث التي قادت للنكبة هو عام **1917** ، عندما تم إقناع وزير الخارجية البريطاني آنذاك آرثر بلفور بكتابة رسالة في 2 تشرين الثاني (أشير إليها لاحقاً باسم **وعد بلفور**) إلى البارون ليونيل والتر دي روتشيلد، واعداً إياه بدعم بريطانيا لإنشاء "دولة يهودية" أسماها في رسالته "وطناً قومياً لليهود" في فلسطين. أُدرجت الرسالة لاحقاً في وثيقة الانتداب البريطاني لعام 1922، ومع أن وعد بلفور لروتشيلد نص أيضاً على أنه "لن يتم فعل أي شيء من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين"، إلا أنه أعطى الحركة الصهيونية دفعة كبيرة في المقام الأول.

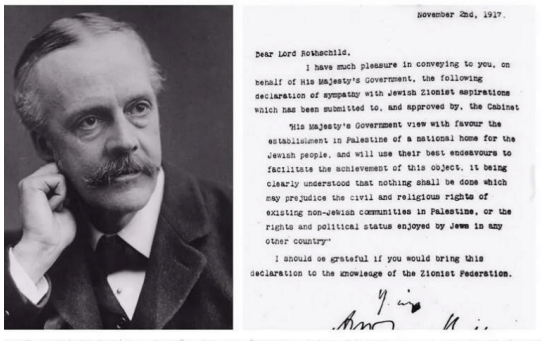

آرثر بلفور ووعد بلفور

اللجنة بقيادة هنري كينغ وتشارلز كرين (جالساً)

في كانون الثاني **1919** إجتمع **المؤتمر الوطني الفلسطيني** الأول في القدس وأرسل مذكرتين إلى مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب والذي عقد في فرساي ترفضان وعد بلفور وتطالبان بالاستقلال. قرر المؤتمر في آذار إرسال لجنة تحقيق دولية، وفي حزيران وتموز 1919 قام الأمريكيان هنري كينج وتشارلز كرين (المعروفين باسم لجنة **كينج كرين**) بفحص الوضع في فلسطين. حذر تقريرهما، الذي ظل سرياً لثلاث سنوات وظل غير منشور حتى عام 1947، من عواقب الهجرة اليهودية غير المقيدة والخطط الصهيونية، وأوصيا "بالتخلي عن مشروع جعل فلسطين كومنولث يهودي بشكل واضح"، مشيران إلى أن "إخضاع شعب واع لتبعات هجرة يهودية غير محدودة، وإلى ضغط مالي واجتماعي مستمر بهدف التخلي عن الأرض، سيكون انتهاكاً صارخاً للمبدأ الذي تم ذكره للتو، ولحقوق الشعوب، على الرغم من أن هذه الممارسات تبقى ضمن القانون ..."

في غضون ذلك، أدركت بريطانيا أن تعهداتها الثلاثة (مراسلات ماكماهون-حسين عام 1915، واتفاقية سايكس-بيكو عام 1916، ووعد بلفور عام 1917) كانت متناقضة، فشجعت حلفاءها - الحركة القومية العربية بقيادة الأمير فيصل، والحركة الصهيونية تحت قيادة حاييم وايزمان – على صياغة اتفاق حول العلاقات العربية اليهودية. ولأن الأمير فيصل لم يكن يعرف اللغة الإنجليزية فيما لم يكن وايزمان يعرف اللغة العربية، فقد قام الوسطاء البريطانيون، ومنهم تي إي لورانس، بصياغة الوثائق وفقاً لتفسيرهم الخاص، فيما أضاف الأمير فيصل شروطا باللغة العربية إلى الوثيقة الإنجليزية. تم التوقيع على **اتفاقية فيصل-وايزمان** في كانون الثاني 1919 (لكنها ظلت غير منشورة حتى عام 1936)، ومن أهم ما جاء فيها أنها نصت على هجرة اليهود إلى فلسطين وإنشاء دولة عربية موحدة ومستقلة.

امير فيصل حاييم وايزمن

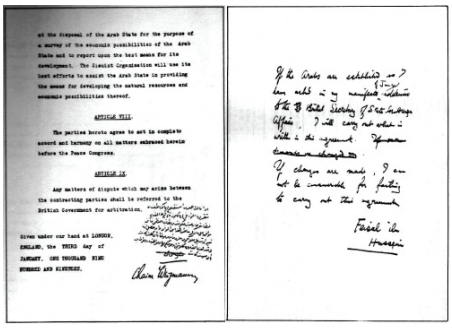

الصفحة الأخيرة من اتفاقية فيصل-وايزمان

في نيسان **1920** منح **مؤتمر سان ريمو** الذي أعقب الحرب العالمية الأولى فرنسا الإنتداب على سوريا ولبنان، وبريطانيا على فلسطين وشرق الأردن وبلاد ما بين النهرين (العراق)، فيما منحت عصبة الأمم التي تشكلت بعيد الحرب الانتداب على فلسطين لبريطانيا. تم تعيين اليهودي هربرت صموئيل[4] كأول مفوض سام بريطاني لفلسطين (حتى عام 1925). في نفس العام (1921)، تم تنصيب الأمير فيصل ملكاً على سوريا فيما أُنتخب حاييم وايزمان رئيساً للمنظمة الصهيونية. في هذه الأثناء، وفي أوائل شهر نيسان 1920 أيضاً، بلغت التوترات حول الهجرة اليهودية ذروتها متمثلة في **انتفاضة النبي موسى** المناهضة للصهيونية خلال العيد الإسلامي السنوي في موقع مسجد النبي موسى بالقرب من أريحا. إنتقدت **لجنة بالين لتقصي الحقائق** (بقيادة اللواء بالين)، والتي تم إرسالها لتفحص أسباب التظاهرات وأعمال العنف في تلك الفترة، الصهاينة بشدة، مشيرة في تقريرها إلى أنهم تسببوا في "اغتراب سكان فلسطين وتأجيج مشاعرهم".

وفيما صَعَّدَ الفلسطينيون من مقاومتهم للبريطانيين والصهاينة، خاصة مع التظاهرات التي اندلعت في يافا في أوائل أيار **1921**، كلفت بريطانيا رئيس قضاة فلسطين، السير توماس هايكرافت، بالنظر في أعمال العنف الأخيرة. عزا **تقرير لجنة هايكرافت**، الذي نُشر في تشرين أول 1921، الإضطرابات إلى مخاوف العرب من تزايد الاستعمار اليهودي، وأدى إلى إصدار **كتاب تشرشل الأبيض** في حزيران **1922** (على اسم وزير الدولة لشؤون المستعمرات ونستون تشرشل)، الذي أشار إلى أن العداء العربي نبع من الهجرة اليهودية والسياسة الصهيونية. ورغم أن الكتاب الأبيض أعاد تأكيد الدعم البريطاني لفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، والتي من أجلها "من الضروري أن تكون الجالية اليهودية في فلسطين قادرة على زيادة أعدادها عن طريق الهجرة"، إلا أنه نص أيضاً على أن فلسطين لا ينبغي أن تصبح "يهودية بقدر ما هي إنجلترا إنجليزية"، بل يجب أن ترى إنشاء "مركز يمكن أن يكون فيه للشعب اليهودي ككل، على أساس الدين والعرق، مصلحة وفخر" ولكن دون تجاوز الطاقة الاستيعابية الاقتصادية للبلاد.

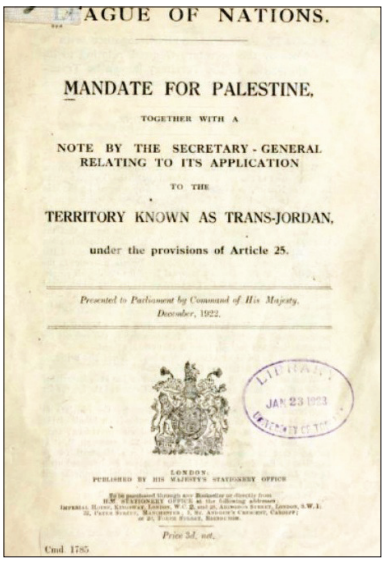
LEAGUE OF NATIONS.

MANDATE FOR PALESTINE,

TOGETHER WITH A

NOTE BY THE SECRETARY-GENERAL RELATING TO ITS APPLICATION

TO THE

TERRITORY KNOWN AS TRANS-JORDAN,

under the provisions of Article 25.

Presented to Parliament by Command of His Majesty. December, 1922.

LONDON: PUBLISHED BY HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE

Cmd. 1785

وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين

وافق مجلس عصبة الأمم على **الإنتداب البريطاني لفلسطين** في 24 تموز **1922** دون موافقة الفلسطينيين، ودخل حيز التنفيذ رسمياً في 29 أيلول **1923** (عندما دخلت معاهدة لوزان مع تركيا حيز التنفيذ). لم يذكر نص وثيقة إعلان الإنتداب شيئا عن الحقوق الوطنية للسكان العرب الذين شكلوا الغالبية. إستمرت التوترات بين العرب واليهود وتصاعدت في أيلول 1928 عندما أزالتالسلطات البريطانية ستارة وضعها اليهود عند الحائط الغربي للفصل بين المصلين من الذكور والإناث، وهي خطوة ندد بها الفلسطينيون على أنها تغيير في الوضع القائم. تم تسييس الحدث على مدى الأشهر التالية وأدى إلى انتشار العنف في آب **1929**، حيث قتل 133 يهودياً وما لا يقل عن116 فلسطينياً[5].

أرسلت بريطانيا بعد ذلك **لجنة شو**، بقيادة القاضي البريطاني السير والتر شو، للتحقيق في أعمال العنف وإعادة فحص سياسة الهجرة، وخلص تقريرها الصادر في آذار **1930** إلى أن العنف الفلسطيني نتج عن مخاوف الفلسطينيين من الهجرة الصهيونية وشراء الأراضي وأوصى بفرض قيود على كليهما. إلى ذلك، أوصت لجنة **هوب-سيمبسون** لتقصي الحقائق في تقرير بعنوان ("فلسطين: تقرير حول الهجرة وتسوية الأراضي والتنمية")، والتي ترأسها الدبلوماسي البريطاني السير جون هوب-سيمبسون وهدفت إلى استكشاف القدرة الاستيعابية الاقتصادية لفلسطين، بفرض قيود على الهجرة اليهودية وحيازة الأراضي لأنها كانت تتسبب في تزايد أعداد السكان العرب المعدمين وفي تهديد الزراعة الفلسطينية. تم تبني توصيات كلتا اللجنتين في **كتاب باسفيلد الأبيض** (على اسم وزير الاستعمار البريطاني اللورد سيدني ويب باسفيلد) في تشرين أول **1930**، ولكن احتجاجات الصهاينة القوية إدت إلى إرسال رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد **"رسالة سوداء"** إلى حاييم وايزمان ألغت إلى حد كبير بنود كتاب باسفيلد الأبيض المتعلقة بالهجرة.

> "لا يمكن لهذه الهجرة أن تكون بحجم كبير يتجاوز حدود القدرة الإقتصادية للدولة على استيعاب قادمين جدد في ذلك الوقت. من الضروري التأكد من أن المهاجرين لا ينبغي أن يكونوا عبئاً على شعب فلسطين بشكل عام، ولا يفترض أن يحرموا أية شريحة من السكان الحاليين من وظائفهم.
>
> " من كتاب باسفيلد الأبيض، تشرين أول 1930

٤ يُنظر إلى سياسات صموئيل على نطاق واسع على أنها وضعت الأسس للسيطرة اليهودية على فلسطين حيث حرم الفلسطينيين من سلطة متماسكة بينما سمح لليهود ببناء المؤسسات ومنحهم الحق في فرض الضرائب. أدى تعيينه لمنافسة بين عائلتي النشاشيبي والحسيني على مناصب السلطة ومن ثم إلى إضعاف المقاومة السياسية الفلسطينية للصهيونية، وشكلت إدارته للأراضي سابقة لنظام مصادرة لا تزال الحكومة الإسرائيلية تستخدمه حتى اليوم. خلال فترة ولايته، تضاعف عدد السكان اليهود في فلسطين بينما تم إغلاق المؤسسات الفلسطينية وحظر الأعلام الفلسطينية.

٥ تقرير اللجنة حول الاضطرابات الفلسطينية في ٩ آب١٩٢٩ (تقرير لجنة شو)، لندن، ١٩٣٠، ص ٦٥.

في تشرين أول **1933** دعت **اللجنة التنفيذية العربية**، وهي هيئة تأسست في كانون أول 1920 لتمثيل القضية الفلسطينية[6] والدفاع عنها، إلى إضراب عام للاحتجاج على السياسات البريطانية الموالية للصهيونية وتدفق أعداد كبيرة من اليهود[7]. قمعت الشرطة البريطانية الاضرابات بشكل عنيف ولكن التوترات ظلت عالية، وفي نيسان 1936 جاء انطلاق **الثورة الفلسطينية الكبرى**: إنتفاضة وطنية واسعة النطاق ضد البريطانيين تطالب بالاستقلال وإنهاء الاستعمار الصهيوني. تشكلت لجان وطنية إلى جانب **اللجنة العربية العليا** برئاسة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني واعتُمد **إضراب عام** (من نيسان إلى تشرين أول 1936).

الاضطرابات في يافا خلال الثورة الكبرى

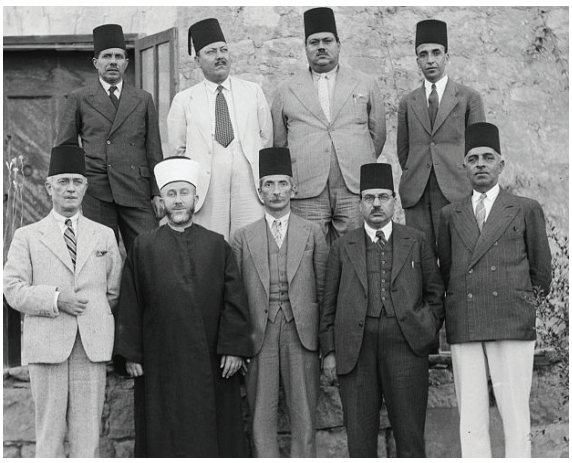

أعضاء اللجنة العربية العليا

تم تعيين **لجنة بيل Peel Commission** بقيادة ويليام روبرت ويلسلي وإيرل بيل للتحقيق في التظاهرات التي اندلعت عام 1936 والوضع العام. خلص تقرير اللجنة الصادر في تموز **1937** إلى أن الإنتداب كان غير عملي، وأن كلا الجانبين لا يمكنهما العيش بسلام معاً في دولة واحدة، وأنه من المفترض تقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة يهودية والأخرى عربية، مع ممر من القدس إلى الساحل في يافا تسيطر عليه بريطانيا. رفض العرب الخطة باستثناء الأمير عبد الله أمير شرق الأردن، كما أدت إلى انقسام الحركة الصهيونية، ونتيجة لذلك استؤنفت الثورة الكبرى، مما دفع بالبريطانيين إلى حل اللجنة العربية العليا وكافة اللجان الوطنية واعتقال العديد من أعضائها وترحيل بعضهم إلى جزر سيشل. وفيما تُرك الفلسطينيون عملياً دون قيادة، شرعت ميليشيا **الأرغون** اليهودية في تشرين ثاني 1937 في سلسلة من الهجمات العشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين، مما حدا بهم إلى تنظيم أنفسهم كمقاتلين في حرب عصابات.

اللورد بيل يقرأ كلمته الافتتاحية

في نيسان **1938** عقدت لجنة تقسيم فلسطين البريطانية (المعروفة باسم **لجنة وودهيد Woodhead Commission** على اسم رئيسها الموظف المدني البريطاني السير جون وودهيد) جلسات استماع - قاطعها الفلسطينيون - لدراسة إمكانية تطبيق توصيات لجنة بيل، وخلصت إلى أن التقسيم كان غير عملي. وبعد رفض الصهاينة مقترحات لجنة وودهيد الثلاثة جميعها (والتي نُشرت في تشرين ثاني 1938) بداعي النطاق المحدود للدولة اليهودية المقترحة، دعى البريطانيون إلى عقد مؤتمر حول فلسطين.

إنعقد **مؤتمر الطاولة المستديرة لسانت جيمس** بمشاركة بريطانيين ويهود وفلسطينيين وعرب في الفترة من 7 شباط إلى 17 آذار 1939 في قصر سانت جيمس في لندن، لكنه فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن الهجرة وبيع الأراضي. وضعت الحكومة البريطانية لاحقًا سياستها الخاصة في **كتاب ماكدونالد الأبيض** (على اسم وزير المستعمرات مالكولم ماكدونالد) في 17 أيار 1939، تتنصل فيها من أية نية لإنشاء دولة يهودية، وتفرض قيوداً على الهجرة اليهودية وشراء الأراضي، وتتصور دولة مستقلة في فلسطين بأغلبية ثلثي السكان من العرب في غضون 10 سنوات. كانت هذه السياسة بمثابة

٦ عقدت اللجنة العربية العليا سبع مؤتمرات وأرسلت عدة وفود إلى أوروبا، وخاصة إلى لندن، لعرض القضية الفلسطينية وحجتهم ضد الهجرة اليهودية، وقادت الحركة السياسية الفلسطينية حتى تم حلها من قبل البريطانيين في عام ١٩٣٤.

٧ كانت هذه فترة ما سمي بالهجرة الخامسة التي قدم إلى فلسطين خلالها أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ شخص، وهي أكبر موجة من المهاجرين إلى فلسطين، وكان معظمهم من أوروبا، حيث كان الاشتراكيون الوطنيون، خاصة في ألمانيا، في نهوض مقلق.

نهاية للالتزام البريطاني تجاه اليهود بموجب وعد بلفور فرفضتها الحركة الصهيونية (كما تم رفضها من قبل اللجنة العربية العليا لعدم التقدم بما يكفي لتحقيق مطالب العرب)، لكنها ظلت السياسة البريطانية حتى عام 1947.

أطلق الصهاينة رداً على كتاب ماكدونالد الأبيض حملة دموية **مناهضة للبريطانيين والفلسطينيين** بهدف إخراج كل منهما من فلسطين وتمهيد الطريق لإقامة الدولة الصهيونية. جند رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين ديفيد بن غوريون يهود أمريكا لهذا الغرض في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، وفي عام 1942 صاغ **مؤتمر بالتيمور** للصهاينة الأمريكيين فكرة "الكومنولث اليهودي" في فلسطين - التي أقرها الكونغرس ومجلس النواب الأمريكيين في عامي 1944 و1945 على التوالي.

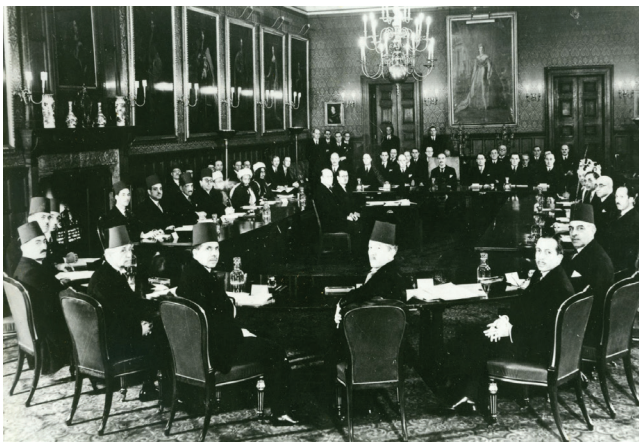

الوفد العربي في. مؤتمر المائدة المستديرة لجيمس، لندن، 1939

في هذه الأثناء، إندلعت **الحرب العالمية الثانية** في 1 أيلول 1939، وخلقت مأساة المحرقة (الهولوكوست) التي اقترفها النظام النازي ضرورة ملحة لإيجاد حل قابل للتطبيق. تم تعيين **لجنة تقصي حقائق أنجلو-أمريكية** مشتركة في تشرين ثاني **1945** لربط الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤولية إيجاد حل لقضية فلسطين وفحص استمرار الهجرة اليهودية إليها. أوصى تقرير اللجنة الصادر في أيار 1946 بهجرة 100،000 لاجئ يهودي ووقف قوانين نقل ملكية الأراضي لعام 1940 وتبني وصاية (الأمم المتحدة) على فلسطين. أدى رفض المقترح من كل من بريطانيا والجامعة العربية لبدأ البحث عن حل على أساس الفديرالية أو الكانتونات. حذر اجتماع **جامعة الدول العربية في بلودان** في سوريا في 12-11 حزيران 1946 بريطانيا والولايات المتحدة من أن استمرار تجاهلهما لحقوق العرب في فلسطين سيؤثر سلباً على نفطهما ومصالحهما الأخرى في العالم العربي، كما ناقش سبل مساعدة الفلسطينيين، بما في ذلك إرسال قوات في حالة الحرب.

بعد ذلك اقترحت **خطة موريسون-جرادي** في تموز **1946** (من قبل نائب رئيس الوزراء البريطاني هربرت موريسون والسفير الأمريكي هنري جرادي) حلاً فديرالياً يتم بموجبه تحويل الانتداب البريطاني إلى وصاية وتقسيم الدولة إلى مقاطعات يهودية وعربية بالإضافة إلى مقاطعتي (القدس والنقب). رفض **مؤتمر الطاولة المستديرة** حول فلسطين في لندن في أيلول 1946 خطة المندوبين العرب الذين اقترحوا إقامة دولة موحدة في فلسطين يكون لليهود فيها حقوقاً مدنية كاملة.

تفجير فندق الملك داود في القدس

وفي ضوء تدهور الوضع على الأرض، بما في ذلك تزايد الهجمات الإرهابية ضد أهداف بريطانية من قبل الجماعات اليهودية السرية (مثل **تفجير فندق الملك داوود** في القدس)، أعلنت بريطانيا في شباط **1947** أنها ستوقف انتدابها وتسلم "مشكلة" فلسطين إلى الأمم المتحدة التي كان قد تم تشكليها مؤخراً. كان هذا الإعلان بمثابة إعلان عن انتداب أمريكي لفلسطين لأن الولايات المتحدة كانت قد تحيزت تحيزاً واضحاً، فيما اعتمدت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ذلك الوقت على المساعدات الأمريكية بشكل كبير لإعادة بناء اقتصاداتها المحطمة بعد الحرب، ولذا كان بإمكان الولايات المتحدة تأمين غالبية من الأصوات لأي قرار دعمته.

في 28 نيسان **1947** عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) جلسة خاصة بشأن فلسطين، وفي 15 أيار تم تعيين **لجنة خاصة بشأن فلسطين (UNSCOP)** للتحقيق في الوضع على الأرض واقتراح الحلول. نُشر تقرير اللجنة الخاصة في 3 أيلول، وأظهر أن أقلية من الأعضاء أوصت بحل فديرالي فيما أوصت الأغلبية بالتقسيم وإعطاء القدس وضعاً دولياً. تبنت الأمم المتحدة **تقرير أغلبية أعضاء اللجنة الخاصة بشأن فلسطين** في **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181** في 29 تشرين ثاني 1947؛ والذي دعى إلى تقسيم فلسطين بتخصيص 56,47٪ من الأراضي لدولة يهودية (على الرغم من أن اليهود لم يمثلوا أكثر من ثلث السكان - معظمهم من المهاجرين الجدد من أوروبا - وكانوا يمتلكون 7٪ فقط من الأراضي المملوكة ملكية خاصة) و 42,88٪ فقط للدولة العربية، مع وضع القدس (وبيت لحم) تحت كيان مستقل (على 0,65٪ من فلسطين) يدار من قبل مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة[8].

٨ International Court of Justice, Advisory Opinion Proceedings on Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, 2004, available at http://palestineun.org/wp-content/uploads/2013/08/ICJ-writtenstatementenglish.pdf.

أعضاء لجنة اليونسكوب

اليهود يحتفلون بإقرار قرار التقسيم في تل أبيب

كانت الدول الأوروبية تأمل بأن تتخلص بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 من مشكلة كانت قد خلقتها لكنها لم تعد قادرة على حلها. رحب معظم اليهود **بقرار التقسيم** باعتباره إنجازاً (أي اعترافاً قانونياً دولياً بدولة يهودية في فلسطين)، لكنهم لم ينووا الالتزام بالحدود المقترحة، والتي قال بن غوريون بأنه "سيتم تحديدها بالقوة وليس بقرار التقسيم"[9]. أما الفلسطينيون والعرب فقد رفضوا القرار بشكل قاطع، معتبرين أنه من غير المقبول أن يتنازل الفلسطينيون عن أكثر من نصف بلادهم للمهاجرين الأوروبيين الوافدين حديثاً، ومع ورود أنباء تمرير خطة التقسيم إندلعت أعمال عنف جديدة بين العرب واليهود، مما أدى إلى تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم على نطاق واسع، بالإضافة الى تفككهم وتشرذمهم كمجتمع.

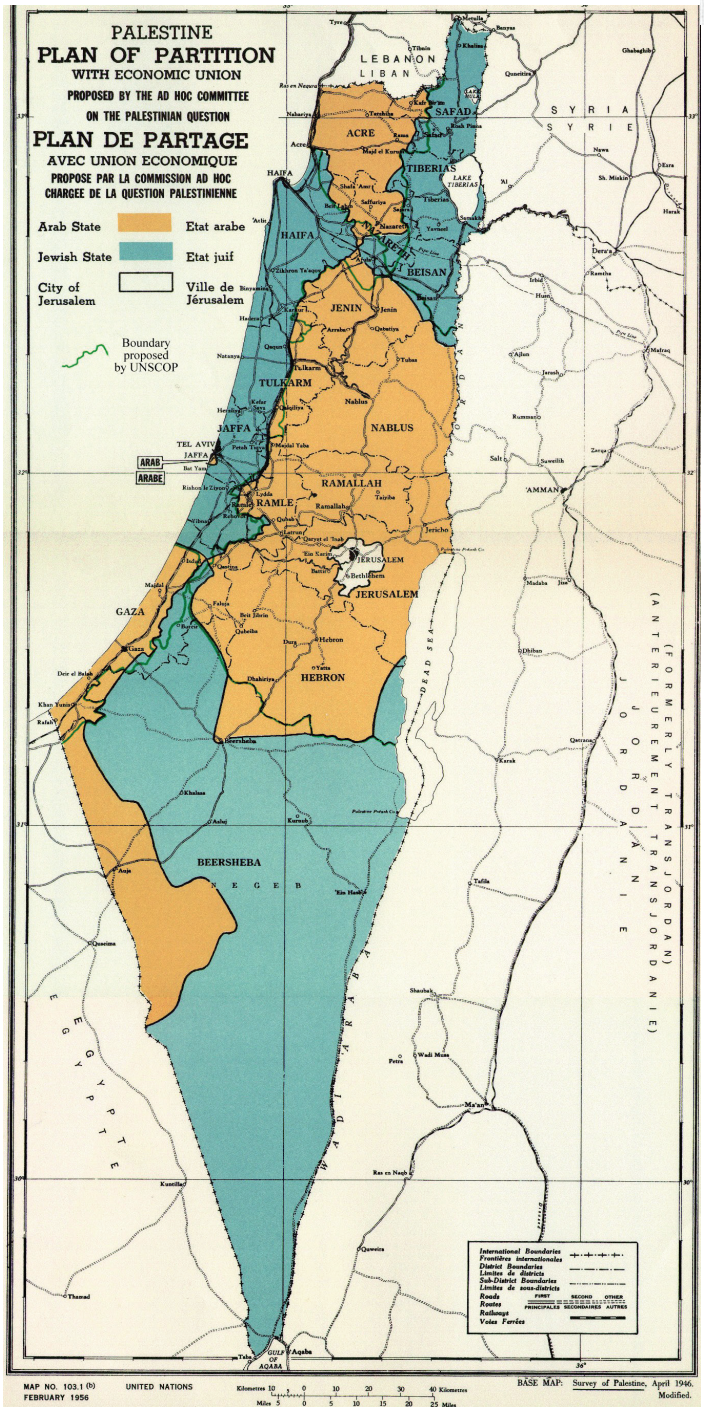

الخريطة الأصلية لخطة التقسيم

٩ Pappé, Ilan, The Ethnic Cleansing of Palestine, Oxford: Oneworld Publications Ltd., 2006, p. 37. Zochrot, Encountering the Nakba, 2018 (PowerPoint presentation); https://imeu.org/article/quick-facts-the-palestinian-nakba.

مراجعة لأحداث عام 1948 وما بعدها

في أعقاب خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة، وبحلول نهاية عام 1947، كانت هجمات القوات الصهيونية وسدها لطرق الإمداد قد أدت إلى طرد وهروب عشرات الآلاف من الفلسطينيين[10]. وفي أوائل شهر كانون ثاني 1948 قدم متطوعو **جيش التحرير العربي** من البلدان المجاورة للمساعدة، ولكن ضعف تجهيزهم وتدريبهم، مثلهم مثل المقاتلين الفلسطينيين، جعل هزيمتهم على يد القوات اليهودية[11] المسلحة الأكثر عتاداً وعدةً مسألة وقت لا أكثر.

أعضاء جيش التحرير العربي

في 10 آذار 1948 صادقت القيادة الصهيونية بزعامة بن غوريون على **"خطة داليت"** (أو "الخطة د")، وهي مخطط للتهجير القسري للسكان من فلسطين[12]. تألفت هذه الخطة المحكمة من عدة عمليات عسكرية[13] لطرد الفلسطينيين واحتلال أراضيهم ترقى إلى حد التطهير العرقي. كان النزوح السكاني في معظم التجمعات (83٪ من التجمعات التي شهدت نزوحاً للسكان) ناتجاً بشكل مباشر عن الأعمال العسكرية الصهيونية[14] مثل القصف المستهدف للمدنيين والهجمات المسلحة **والمذابح** من قبل الميليشيات الصهيونية على المدن والقرى الفلسطينية[15] مثل دير ياسين (أنظر أدناه)، مما تسبب في هروب الفلسطينيين من مواقع أخرى في كافة أنحاء البلاد[16].

> شن عمليات متصاعدة ضد المراكز السكانية للعدو (...) تقسم إلى الفئات التالية:
>
> - تدمير قرى (إضرام نيران وتفجير وزرع ألغام في الركام)، وخاصة في المراكز السكانية التي يصعب التحكم بها بشكل مستمر.
> - شن عمليات بحث وسيطرة وفقا للتوجيهات التالية: تطويق القرية وإجراء تفتيش فيها، وفي حال المقاومة يجب تدمير القوة المسلحة وطرد السكان خارج حدود الدولة.
>
> مقتبسات من خطة داليت" (أو "الخطة د")، 10 آذار 1948: الفقرة 6 (ب) 4.

ما بعد مجزرة دير ياسين

١٠ The Nakba – Flight and Expulsion of the Palestinians in 1948, Exhibition Catalogue, available at https://www.zochrot.org/writable/uploads/old/uploads/uploads/aa0d1cda57550fb0ad815d606cb1ccb1.pdf.

١١ كان هناك ٢,٠٠٠-٣,٠٠٠ مقاتل بقيادة فلسطينية و ٢,٠٠٠-٤,٠٠٠ متطوع معظمهم من جيش التحرير العربي السوري والعراقي. أنظر: Abu Sitta, Salman, Atlas of Palestine 1948, London: Palestine Land Society, 2004; Flapan, Simha, The Birth of Israel – Myth and Realities, New York: Pantheon Books, 1987. أما الجانب الصهيوني فقد كان تعداده أكثر من 30,000 من مليشيا الهجاناه، وليهي وايتزل (أو الإرغون)، بالإضافة إلى 20,000 شكلوا القوات الصهيونية المساندة من مستوطنات مختلفة. . أنظر: Pappé, Ilan, The Ethnic Cleansing of Palestine, op. cit., p. 44

١٢ لتفاصيل حول "الخطة دالت" أنظر: https://imeu.org/article/plan-dalet، وللنص الكامل للخطة أنظر: http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=755.

١٣ بما يشمل عملية نحشون (Operation Nachshon) (طريق تل أبيب – القدس)، وعملية خاميتز (Operation Chametz) (منطقة تل أبيب – يافا)، وعملية شفيفون (Operation Shfifon) (البلدة القديمة في القدس)، وعملية ديكل (Operation Dekel) (الناصرة والجليل الأسفل)، وعملية داني وكيديم (Operation Dani and Kedem) (القدس الشرقية) وعملية يوآف (Operation Yoav) (النقب وغزة)..

١٤ Zochrot, Encountering the Nakba, 2018 (PowerPoint presentation).

١٥ لن يتم سرد الفظائع ضد الفلسطينيين في ذلك الوقت هنا بالتفصيل، ولكن تم توثيقها جيداً من قبل الباحثين الإسرائيليين، بما في ذلك أولئك الذين أطلق عليهم اسم «التنقيحيين» أو «المؤرخين الجدد»، الذين استخدموا مواد أرشيفية سمح بنشرها في الثمانينيات للطعن في رواية إسرائيل للأحداث حول النكبة والكشف عن «الأساطير» التي تم تصديقها وتداولها عموماً مثل أن معظم الفلسطينيين غادروا منازلهم طواعية أو أن مجتمعاً يهودياً سيئ التسليح واجه جيشاً عربياً شديد التسليح. أنظر على سبيل المثال: Flapan, Simha, The Birth of Israel, op. cit.; Segev, Tom, 1949 - The First Israelis, New York/London: Free Press MacMillan, 1986; Schlaim, Avi, Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine, Oxford: Clarendon Press, 1988; Pappé, Ilan, The Ethnic Cleansing of Palestine, op. cit., and The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951, London: I.B. Tauris, 1992; and Morris, Benny, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949, Cambridge University Press, 1987 مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم الملفات المتعلقة بنزوح الفلسطينيين عام 1948 لا تزال مغلقة في الأرشيف الإسرائيلي على الرغم من أنه كان ينبغي - وفقاً للقانون الإسرائيلي - رفع السرية عنها منذ فترة طويلة. وفي بعض الأحيان، لم تعد الملفات التي تم رفع السرية عنها سابقاً متاحة للباحثين. أنظر: Akevot, "These Matters are Unpleasant", October 2021, https://www.akevot.org.il/wp-content/uploads/2021/10/These-Matters-are-Unpleasant-_Akevot-Institute-Report_EN-October-2021.pdf;: https://www.akevot.org.il/wp-content/uploads/2021/12/2021-12-10_Haaretz_EN_cabinet-meetings48.pdf.

١٦ للاطلاع على روايات شهود العيان، أنظر الخريطة التفاعلية لأرشيف التاريخ الشفوي الفلسطيني: https://libraries.aub.edu.lb/poha-viewer/map/en/. وانظر أيضاً: An Oral History of the Palestinian Nakba, ed. By Abdo, N. and N. Masalha, London, Zed Books, 2018.

ديفيد بن غوريون يعلن استقلال إسرائيل

في 14 أيار 1948 شكلت الوكالة اليهودية حكومة مؤقتة وأعلنت عن قيام دولة إسرائيل. إستولت القوات اليهودية خلال حرب عام 1948 التي أعقبت هذا الإعلان، والتي كان تعدادها ما بين ثلاثة أضعاف (حسب المصادر البريطانية) إلى أكثر من خمسة أضعاف (حسب المصادر الفلسطينية) تعداد القوات العربية17، على أكثر من نصف مساحة الدولة العربية حسبما كان مخططاً لها وفق قرار التقسيم، بينما سيطرت الأردن على الضفة الغربية ومصر على قطاع غزة. أخلت القوات الإسرائيلية أو دمرت خلال الحرب أكثر من 400 قرية في فلسطين18 وهجرت سكانها. بقي حوالي 150 ألف فلسطيني، ربعهم كانوا نازحين داخلياً19، داخل ما أصبح حدود إسرائيل ومُنحوا الجنسية الإسرائيلية، إلا أنهم خضعوا لحكم عسكري غير ديمقراطي حتى عام 1966، فقد توجب عليهم استصدار تصاريح لمغادرة قراهم وبلداتهم وتم تجريدهم مما يصل إلى 20٪70 من أراضيهم. قدرت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة أن 726,000 فلسطيني (أي ما يعادل ٪75 من السكان العرب في فلسطين) كانوا قد فروا أو طُردوا مما أصبح يُعرف بإسرائيل - ما يقرب من نصفهم في الفترة الممتدة من تمرير خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة في تشرين ثاني 1947 حتى تأسيس دولة إسرائيل في منتصف أيار 1948 - فيما أصبح حوالي 25,000 فلسطيني آخرين ما يسمى "حالات حدودية"، بمعنى أنهم استمروا في العيش في وطنهم ولكن دون أية وسيلة للحصول على الدخل لأن خطوط الهدنة21 فصلتهم عن أراضيهم. وجد ثلثا اللاجئين أنفسهم على ٪22,8 من فلسطين التاريخية التي سيطرت عليها القوات العربية بعد الحرب (الضفة الغربية وغزة)، فيما فر الثلث الثالث إلى الدول العربية المجاورة، وفي المقابل حصلت إسرائيل على السيادة على ٪78 من فلسطين، أي أكثر بـــ ٪23 من المساحة التي كانت قد خُصصت للدولة اليهودية بموجب خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة.

هروب الفلسطينيين

في 11 كانون أول 1948 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة **القرار 194**، الذي دعى إلى إنشاء لجنة ثلاثية (تضم في عضويتها فرنسا وتركيا والولايات المتحدة) سميت **لجنة التوفيق بشأن فلسطين** لتسهيل تحقيق السلام بين إسرائيل والدول العربية وتحديد مبادئ لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم22. تنص المادة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 على أنه "ينبغي السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ويجب دفع تعويضات عن ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة، وعن وخسارة الممتلكات أو الأضرار التي تلحق بها، والتي يجب أن تدفعها الحكومات أو السلطات المسؤولة بموجب مبادئ القانون الدولي أو الإنصاف"23. وحتى قبل صدور القرار 194 كتب وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، الكونت فولك برنادوت: "ستكون هناك جريمة ضد مبادئ العدالة الأولية إذا حُرم هؤلاء الضحايا الأبرياء من حق العودة إلى ديارهم بينما يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين، وأن يشكلوا، على الأقل، تهديداً باستبدال اللاجئين العرب المتجذرين في الأرض منذ قرون بصورة دائمة"24. أُغتيل الكونت برنادوت بعد ذلك بيوم واحد على يد أعضاء من عصابة شتيرن اليهودية الصهيونية بسبب جهوده الدبلوماسية لتعديل تقسيم فلسطين. كما

١٧ . Flapan, Simha, The Birth of Israel, op. cit., p. 193. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء بن غوريون أعلن في ٣١ أيار ١٩٤٨ إنشاء «جيش الدفاع الإسرائيلي» رسمياً، وفي اليوم التالي وقع قائد الإرغون مناحيم بيغن اتفاقا لدمج هذا الأخير مع الجيش الرسمي.

١٨ تعد بعض المصادر ٥٣٠ موقعاً. على سبيل المثال: Zochrot, Encountering the Nakba, 2018 (PowerPoint presentation); Abu Sitta, S., The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine, London, 2000. ولخارطة نفاعلية للقرى المدمرة أنظر: https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Jerusalem_528/SatelliteView.html.

١٩ يبلغ عدد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل اليوم ما يقرب من ٢ مليون (دائرة الإحصاء المركزية (الإسرائيلية) (CBS)، الملخص الإحصائي ٢٠٢٢). (يشمل هؤلاء ما يقدر بـــ ٤٣٩,١٧١ نازحاً داخلياً وأحفادهم (المعروفين أيضاً باسم «الغائبين الحاليين»، وهم المسموح لهم بالعيش في إسرائيل ولكن ليس في مجتمعاتهم الأصلية)، الذين لا تزال إسرائيل لا تعترف بهم. أنظر BADIL, Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons ٢٠١٩-٢٠٢١, Bethlehem, ٢٠٢٢, p. ٦٥.

٢٠ Cook, Jonathan, Disappearing Palestine, 2008, p. 37

٢١ الأمم المتحدة، التقرير المرحلي الأول لبعثة الأمم المتحدة للمسح الاقتصادي في الشرق الأوسط، ١٦ تشرين ثاني ١٩٤٩.

٢٢ كانت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين نشطة بشكل أساسي حتى عام ١٩٥١ ولكنها فشلت في إحراز تقدم بشأن أية قضية رئيسية بسبب الخلافات التي لا يمكن تجاوزها بين الطرفين ورفض إسرائيل الشديد الامتثال لقرار الأمم المتحدة ١٨١(الفقرة II) أو الامتثال للمادة ١١ (الفقرة III) من قرار الأمم المتحدة ١٩٤. لا تزال اللجنة موجودة كمجرد هيئة وظيفية، إن لم تكن رمزية، مقرها نيويورك.

٢٣ وتجدر الإشارة إلى أن قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في ١١ أيار ١٩٤٩ (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٣) كان على أساس أن «تقبل بلا تحفظ إلتزامات ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد باحترامها»، مع مراعاة قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ (خطة التقسيم) و١٩٤ (حق العودة). غير أن السياسة والممارسة الإسرائيليتين منذ ذلك الحين تتعارضان مع هذين القرارين.

٢٤ UNGA, "Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine," 16 September 1948, Doc. A/648. Part One, Section V, Paragraph 6.

أن حق العودة منصوص عليه في **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل يوم واحد فقط من القرار 194 والذي ينص على أن "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده"[25].

في عام 1949 وقعت إسرائيل بالفعل اتفاقيات هدنة منفصلة مع مصر (24 شباط) ولبنان (23 آذار) والأردن (3 نيسان) وسوريا (20 تموز)، لكن محنة الفلسطينيين وانتزاع ممتلكاتهم استمرت. وفي 12 كانون أول 1949 أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي "قانون الطوارئ المتعلق بممتلكات الغائبين"، والذي سمح للحكومة الإسرائيلية بمصادرة جميع ممتلكات اللاجئين "الغائبين" دون تعويض26 واعتمد قوانين جديدة للأراضي لتسهيل مصادرة ممتلكات اللاجئين وتحويلها إلى الدولة والصندوق القومي اليهودي27. تشير التقديرات إلى أن إسرائيل صادرت حوالي 4،244،776 فداناً من الأراضي الفلسطينية28، والتي تم تسليمها جزئياً إلى مجتمعات زراعية يهودية ولاستخدام الكيبوتسات29. تم تدمير أكثر من 70٪ من القرى المهجرة بالكامل و 22٪ بشكل كبير30 لمنع عودة أصحابها الفلسطينيين، بينما استولى المستوطنون اليهود على باقي القرى (قرية عين كارم في القدس الغربية على سبيل المثال) أو بقيت خالية من السكان (قرية لفتا على سبيل المثال)، وكثيراً ما أطلق الجيش الإسرائيلي النار على الفلسطينيين الذين حاولوا العودة إلى قراهم31. تقع أكثر من ثلثي الغابات والمتنزهات التي أنشأها الصندوق القومي اليهودي على أنقاض قرى مدمرة32، وعلى حد تعبير المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه: "إن إنكار النكبة منتشر للغاية في هذه الغابات، وقد تم تحقيقه بفعالية كبيرة لدرجة أنها أصبحت المجال الرئيسي للنضال بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في إحياء ذكرى القرى التي تقع تحتها"33. وبحسب تقرير صدر عام 1952، صادرت إسرائيل أيضاً 73 ألف غرفة في منازل مهجرة، و 7،800 متجر وورشة عمل ومستودع، و 5 ملايين جنيه فلسطيني في حسابات بنكية34. أما ضمن ما أصبح يُعرف بإسرائيل، فلم تسلم إلا حوالي 81 قرية فلسطينية35، فيما أصبحت مدن مختلطة سابقاً (يافا وحيفا وطبريا على سبيل المثال) يهودية إلى حد كبير مع أقليات فلسطينية صغيرة، وفي الوقت نفسه بدأت إسرائيل عملية "نزع التعريب" من أجل تقديم الدولة على أنها إسرائيلية بطبيعتها، فأخذت في نفي تراثها العربي36 واستبدال أسماء المعالم والأماكن العربية بأسماء عبرية، فعلى سبيل المثال، يُطلق الآن على موقع قرية لفتا المهجرة من السكان إسم محمية "مي نفتوح" الطبيعية، بدعوى أن هذا هو الإسم اليهودي القديم للمكان.

لفتا المهجورة

٢٥ للمزيد حول حق العودة في القانون الدولي أنظر على سبيل المثال: https://imeu.org/article/the-right-of-return-palestinian-refugees أو https://www.badil.org/phocadownload/Badil_docs/Working_Papers/Brief-No-08.htm.

٢٦ كل ممتلكات الغائب مخولة بموجب هذا للوصي [...] وأي حق يملكه الغائب في ممتلكاته يؤول تلقائياً إلى الوصي اعتبارا من هذا الاستحقاق. الغائبون هم الأشخاص [...] الذين غادروا البلدة أو القرية التي كانوا يقيمون فيها عادة في أرض إسرائيل (أي فلسطين).

٢٧ حددت دراسة أجرتها لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين تم إجراؤها بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٢ الخسائر بـــ ٦,٠٥٧,٠٣٢ دونماً من الأراضي المملوكة لأفراد هجرها اللاجئون، والتي لا تقل قيمتها عن ٨٢٤,٧٨٠,٨٠٨ دولار (بقيمة الدولار في عام ١٩٤٨)، وهذه لا تشمل الأراضي القروية المملوكة جماعياً وأراضي الرعي والأراضي المخصصة للاستخدامات العامة وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، رصدت خسائر تتراوح قيمتها بين ٧٠،١٢٠،٠٠٠ دولارا و ١٦٩,٥٣٨,٠٧٠ دولارا (بقيمة الدولار في عام ١٩٤٨) في الممتلكات المنقولة مثل النقدية والمجوهرات وحيوانات المزارع والأدوات والمفروشات المنزلية ومخزونات المصانع والسيارات وما إلى ذلك. قدرت دراسة لاحقة أجراها يوسف صايغ قيمة ممتلكات اللاجئين المفقودة بأعلى من ذلك بكثير، حيث قدرت قيمة الأراضي والعقارات المهجورة البالغة ٦,٦١١,٢٥٠ دونماً بمبلغ ١,٦٢٥,٧٠٢,٠٠٠ دولارا (بقيمة الدولار في عام ١٩٤٨)، وحوالي ١٧٣,٠٠٠ مبنى بمبلغ ٩٥٤,٣٠٤,٠٠٠ دولار، وممتلكات منقولة بمبلغ 453,375,000 دولار. أنظر Fischbach, Michael R., Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict, New York, 2003. وأخيرا، قدر سامي حداوي وعاطف قبرصي أن اللاجئين فقدوا ١٩,٠٣١,٠١٢ دونماً من الأراضي تبلغ قيمتها ٢,١٣١,٤٦٧,٠٠٠ دولار (بقيمة الدولار في عام ١٩٤٨), Hadawi, Sami, Palestinian Rights & Loss in 1948. IA Comprehensive Study. Part V: An Economic Assessment of Total Palestinian Loss. London: Saqi Books, 1988, p. 113, 187.

٢٨ Khalidi, Walid, All That Remains - The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948, Institute for Palestine Studies, 2nd ed., 2006. لخرائط حول الأماكن الفلسطينية التي تم إخلاؤها من السكان أو تدميرها أنظر: https://www.palestineremembered.com/Acre/Maps/Story1261.html, أو الخارطة التفاعلية http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Jerusalem_528/SatelliteView.html و https://www.zochrot.org/villages/nakba_map/en?target=6&Nakba_Map

٢٩ Cook, Jonathan, Disappearing Palestine, 2008, p. 30 .

٣٠ Masalha,Nur, "Remembering the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory", Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal, 7/2 (2008): 123-156.

٣١ Zochrot, Encountering the Nakba, 2018 (PowerPoint presentation).

٣٢ Bronstein, Eitan, "Most JNF - KKL forests and sites are located on the ruins of Palestinian village," April 2014, available at https://www.zochrot.org/publication_articles/view/55963/en?Most_JNF__KKL_forests_and_sites_are_located_on_the_ruins_of_Palestinian_villages

٣٣ Pappé, Ilan, The Ethnic Cleansing of Palestine, op. cit., p. 227 .

٣٤ Quoted by Flapan, Simha, The Birth of Israel, op. cit., p. 107 .

٣٥ Salman Abu Sitta, Atlas of Palestine 1948, op. cit.; see also Shai, Aron, "The Fate of Abandoned Arab Villages in Israel, 1965-1969," History and Memory 18, no. 2 (2006): 86-106.

٣٦ كانت 5٪ فقط من الأماكن التي تم وضعها على خرائط الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨ باللغة العبرية. أنظر Kadman, N., Erased from Space and Consciousness: Israel and the Depopulated Palestinian Villages of 1948, Indiana University Press, 2015, p. 94

في السنوات التالية، تمت معالجة قضية فلسطين في المقام الأول على أنها مشكلة اللاجئين الخطيرة التي تسببت بها النكبة. ففي تشرين ثاني 1948، أنشأ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 212 (الفقرة III) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين كوكالة طارئة، وبعد ذلك بعام أنشأ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (الفقرة IV) المؤرخ في 8 كانون أول 1949 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتقديم خدمات التعليم والصحة والإغاثة وإقامة مخيمات مؤقتة (!) للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، وتم في عام 1950 تسجيل 914،221 لاجئ لدى الأونروا.

النكبة في القدس

تأثرت القدس بحكم كونها مركزاً إدارياً وسياسياً في ظل العثمانيين وخلال فترة الإنتداب البريطاني بالصهيونية والهجرة اليهودية بشدة وكانت مشهداً متكرراً للعنف اليهودي العربي، بما في ذلك أحداث واضطرابات البراق في آب 1929 وثورة 1936 العربية الكبرى والأعمال الإرهابية التي شنتها القوات اليهودية السرية مثل تفجير مقر القيادة البريطانية في فندق الملك داوود عام 1946، بالإضافة إلى القتال العنيف قبل وأثناء حرب 1948.

> "منذ لحظة دخولك إلى القدس عبر لفتا وروميما ... ليس هناك أي عرب، وإنما يهود 100%. لم تكن القدس يهودية مثل ما هي الآن منذ أن تم تدميرها على يد الرومان. لا يستطيع المرء أن يرى عربياً واحداً في العديد من الأحياء الغربية، ولا أعتقد أن هذا [الواقع] سيتغير ...
>
> " ديفيد بن غوريون في كلمة أمام مجلس حزب ماباي في 8 شباط 1948.

في كانون أول 1947 كثفت قوات الهاغاناه والإرغون من **عملياتها العسكرية** في منطقة القدس، والتي بلغت ذروتها بإطلاق "مخطط داليت" في آذار / نيسان 1948. تعرضت قرية لفتا، الواقعة في موقع استراتيجي على مدخل المدينة، للهجوم والتطهير الكامل من سكانها الفلسطينيين البالغ عددهم 2،500 نسمة بحلول 11 كانون ثاني 1948، فيما تم احتلال بيت نقوبا في 1 نيسان، واحتلال القسطل في 3 نيسان، ثم استعادها المسلحون الفلسطينيون بعد فترة وجيزة في معركة في 8 نيسان (قتل خلالها قائد القدس عبد القادر الحسيني)، وأعيد احتلالها في اليوم التالي (بينما حضر معظم المقاتلين جنازة الحسيني)، وفي نفس اليوم وقعت المذبحة الأكثر شهرة في **دير ياسين** (أنظر الصندوق)، في حين تم إخلاء قالونيا ونطاف وساريس الواقعة على التلال غربي القدس من سكانها بشكل عنيف في 11 و 15 و 16 نيسان على التوالي.

> تعرضت قرية دير ياسين الواقعة في الضواحي الغربية لمدينة القدس للهجوم من قبل وحدات من عصابتي الإرغون والشتيرن في 9 نيسان 1948 - على الرغم من اتفاق عدم اعتداء مع الهاغاناه. قتل خلال الهجوم أكثر من 200 قروي، من بينهم العديد من النساء والأطفال، وطرد السكان الباقون، ونُهبت المنازل ودُمرت. أدت أنباء المجزرة إلى نزوح جماعي للفلسطينيين من مواقع أخرى. لمزيد من التفاصيل أنظر https://www.deiryassin.org/.

على عكس الرواية الإسرائيلية التقليدية لسقوط **القدس العربية الغربية** - التي تصور يهوداً يدافعون عن أنفسهم ويتصدون لهجمات الفلسطينيين وحلفائهم العرب، والاستيطان اللاحق لمنازل مهجورة من قبل لاجئين يهود مشردين - كان واقع الحال هنا أيضاً هجمات صهيونية (مثل تفجير فندق سميراميس في حي القطمون في كانون ثاني 1948) تسببت في إحساس كبير بالخوف لدى الفلسطينيين الذين فر الكثير منهم من منازلهم في حالة ذعر. وبحلول إعلان دولة إسرائيل في 14 أيار 1948، كان حوالي 30 ألف فلسطيني قد غادروا أو طردتهم القوات الصهيونية من منازلهم في أحياء القدس الغربية - أبو طور والمصرارة والبقعة والطالبية والقطمون والمستعمرة اليونانية والمستعمرة الألمانية[37] - بينما سقطت معظم القرى المتبقية المحيطة بالقدس في تموز ("عملية داني" للاستيلاء على الأراضي الواقعة شرق تل أبيب ونجدة السكان والقوات اليهودية في القدس) وتشرين أول 1948 ("عملية الجبل (Ha-Har)" لتوسيع ممر القدس باتجاه الجنوب)[38]، ورافقت هروب الفلسطينيين أو طردهم أعمال نهب واسعة النطاق لممتلكاتهم[39].

الفدائيون الفلسطينيون مع قائد القدس عبد القادر الحسيني (واقفاً، في الوسط)

٣٧ Krystall, Nathan, "The De-Arabization of West Jerusalem 1947-50," Journal of Palestine Studies, Vol. 27, No. 2 (1997/1998), p. 5 .

٣٨ لقائمة بالقرى والأحياء أنظر http://www.palestineremembered.com/JerusalemTownsSnapshot.html

٣٩ أنظر على سبيل المثال: Aderet, Odeh, "'Like a swarm of locusts," Haaretz, 2 October 2020, available at https://www.akevot.org.il/wp-content/uploads/2020/10/Haaretz-Eng-Looting-of-Palestinian-Property.pdf

تكبد الجيش الإسرائيلي الذي تم إنشاؤه حديثاً خسارة كبيرة واحدة فقط: في أواخر أيار 1948، عندما أُجبر على الاستسلام للفيلق العربي الأردني في الحي اليهودي في **البلدة القديمة**. بحلول وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الأمم المتحدة في 17 تموز 1948، كانت إسرائيل قد سيطرت[40] على الجزء الغربي من المدينة فيما سيطرت إمارة شرق الأردن على الجزء الشرقي، في حين ظلت بعض المناطق مناطق حرام، وبعد شهر أعلنت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة القدس الغربية "أرضًا تحتلها دولة إسرائيل" خاضعة للقانون الإسرائيلي[41].

تفجير فندق سميراميس بالقدس

رغم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون أول 1948 لم يدعُ فقط إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين ولكن أيضاً إلى تدويل القدس، وعلى الرغم من معارضة بريطانيا والولايات المتحدة، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون بعد فترة وجيزة عن **نقل المؤسسات الحكومية** من تل أبيب الى القدس. تم نقل الكنيست ومكتب رئيس الوزراء على الفور، وتبعهما مكاتب حكومية أخرى بشكل تدريجي (وزارة الخارجية في عام 1953، على سبيل المثال). في 2 شباط 1949 أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لم تعد تعتبر القدس الغربية أرضاً محتلة، وبحلول حزيران 1949 تم توطين اليهود في جميع أحياء القدس الغربية التي كانت عربية سابقاً. في كانون أول (بعد سبعة أشهر من قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة على أساس قبولها قراري الأمم المتحدة 181 و194) صاغ الكنيست قراراً لإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، والذي تبناه بعد ذلك بأغلبية 60 صوتاً مقابل 2 في 23 كانون أول 1950.

أفراد من الفيلق العربي بعد إخلاء اليهود للحي اليهودي في البلدة القديمة

النكبة المستمرة

لم تتوقف عملية التهجير وسلب الممتلكات في أعقاب أحداث 1947-1949، بل على العكس من ذلك، لم تدخر إسرائيل منذ ذلك الحين أي جهد في إحكام سيطرتها ومواصلة إخضاع وقمع الشعب الفلسطيني غير المرغوب فيه، فقد واصلت مصادرة الأراضي معلنة أنها "أراضي دولة" في غالب الأحيان، بحيث أصبحت بحلول عام 1962 93٪ من الأراضي في إسرائيل تحت سيطرة دائرة أراضي إسرائيل، بينما أصبح المواطنون الفلسطينيون يمتلكون ما لا يزيد عن 4٪ فقط من إجمالي الأراضي[42].

كما أقرت الحكومة الإسرائيلية عدة قوانين لضمان احتفاظ الدولة المنشأة حديثاً بأغلبية يهودية، ففي حين يمنح **قانون العودة** (1950) اليهود من أي مكان في العالم الحق في الاستقرار في إسرائيل وفي أن يصبحوا مواطنين[43] على الفور، يحكم **قانون الدخول إلى إسرائيل** (1952) دخول غير المواطنين إلى إسرائيل وقد صُمم أصلاً لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين، في حين يمنح **قانون أملاك الغائبين** (1950) الحكومة "الوصاية" على أراضي وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين دون تعويض لأصحابها. يُعرَّف هذا القانون "الغائب" بأنه أي فلسطيني غادر منزله بعد تشرين ثاني 1947، حتى لو بقي داخل ما أصبح حدود إسرائيل[44]. إلى ذلك، حرم **قانون الجنسية الإسرائيلي** (1952) الفلسطينيين الذين فروا أو طُردوا من ممتلكاتهم واستولى عليها ونقلها في النهاية إلى دولة إسرائيل، كما يحظر **قانون الأرض** (1960) نقل ملكية الأراضي التي تحتفظ بها الدولة إلى غير اليهود.

كذلك استمرت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، وأبرزها **المجازر** في قبية (تشرين أول 1953 - 69 قتيلاً على الأقل) وقلقيلية (تشرين أول 1956 - 83 قتيلاً) وكفر قاسم (تشرين أول 1956، 48 قتيلاً) وخان يونس ورفح (تشرين ثاني 1956

٤٠. Krystall, Nathan, "The De-Arabization of West Jerusalem 1947-50," op. cit.
٤١ وفقاً لبعض التقديرات، تم احتلال حوالي ١٠,٠٠٠ منزل عربي مؤثث بالكامل. أنظر على سبيل المثال: Cattan, Henry, Jerusalem, London: Croom Helm, 1981, p. 61.
٤٢ Fischbach, Michael R., "Land," in Philip Mattar, ed., Encyclopedia of the Palestinians, revised ed., New York, 2005, p. 295 .
٤٣ وصل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ فقط حوالي ٧٣٨,٨٩١ مهاجراً جديداً و٣٧٧,٢٥١ من المسلمين و ٣٠٧,٠٨٢ من الشيوعيين و ٣٣,٧٠٦ من الدول الغربية أنظر: http://israelsdocuments.blogspot.co.il/2013/04/immigrants-to-israel-1948-1952.html
٤٤ تمت بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ مصادرة ١٧,١٧٨,٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية، فيما تمت بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٦ مصادرة ٧٠٠,٠٠٠ دونم من الفلسطينيين الذين بقوا داخل أراضي الدولة الجديدة. بديل، مسح اللاجئين الفلسطينيين والمشردين داخلياً (2012-2010)، المجلد VII، ٢٠١٢.

- 250 قتيلاً و 111 قتيلاً على التوالي) والاحتلال اللاحق لقطاع غزة (حتى آذار 1957) والهجوم على قرية السموع (تشرين ثاني 1966 - 16 قتيلاً)، إلى أن بلغت ذروتها في **حرب الأيام الستة** في حزيران 1967، والتي احتلت إسرائيل خلالها نسبة الـ 22٪ المتبقية من فلسطين التاريخية، أي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية (إلى جانب مرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية). نفذت إسرائيل أثناء الحرب وبعدها، والتي يسميها الفلسطينيون بـ "النكسة"، موجة ثانية من طرد الفلسطينيين من وطنهم تسببت هذه المرة في نزوح حوالي 300,000 فلسطيني من بينهم 175,000 مسجلين لدى الأونروا، بعضهم لاجئون أصبحوا لاجئين للمرة الثانية. وفي انتهاك للقانون الدولي، أعلنت إسرائيل في 27 حزيران ولايتها القضائية على ما يُعرف الآن بالأرض الفلسطينية المحتلة، وضمت القدس الشرقية رسمياً في 28 حزيران 1967.

حُرِم الفلسطينيون في الأراضي المحتلة حديثاً **من حقوقهم السياسية والمدنية**، بينما كانت أراضيهم تُصادر بلا هوادة وتُستعمر من قبل **المستوطنين** اليهود الذين بلغ عددهم بنهاية عام 2021 أكثر من 465,400 مستوطن يعيشون في 132 مستوطنة[45] و 146 بؤرة استيطانية - باستثناء القدس، حيث يعيش 220 ألف مستوطن آخر. يشكل المستوطنون 4،9٪ من سكان إسرائيل و14٪ من سكان الضفة الغربية[46].

خسارة الفلسطينيين للأرض منذ عام 1947

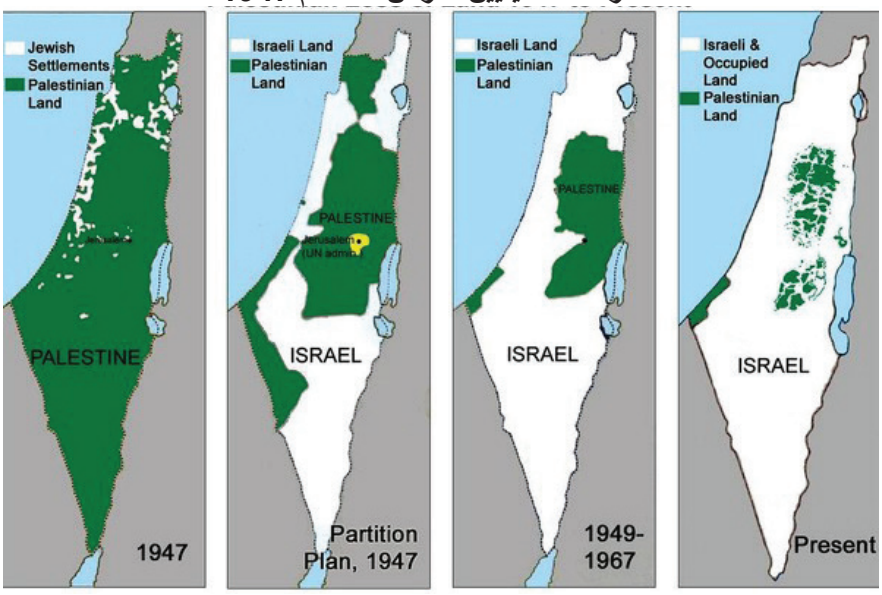

تسيطر إسرائيل اليوم على أكثر من 85٪ من مساحة فلسطين التاريخية[47] بالإضافة إلى 85٪ من المياه الفلسطينية[48]، ومع ذلك فإنها لا تزال مستمرة في توسيع سيطرتها على **الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية الأخرى** بهدف نهائي هو ضم المنطقة بأكملها في نهاية المطاف[49] - كما يعتقد الفلسطينيون والعديد من المراقبين. كذلك اقتلعت إسرائيل آلاف الأشجار المثمرة ودمرت مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة والمحاصيل. في الواقع، يواجه الفلسطينيون عنفاً روتينياً **وانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان** على أيدي القوات والسلطات الإسرائيلية، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة والعقاب الجماعي[50]، كما تنتهج إسرائيل سياسة **هدم منازل** عدوانية أدت إلى تدمير أكثر من 56,500 منزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس منذ عام 1967 وحده، ما أدى إلى نزوح مئات الأشخاص كل عام. علاوة على ذلك، جردت إسرائيل أكثر من 100,000 من سكان غزة، وحوالي 140,000 من سكان الضفة الغربية[51] وأكثر من 14,727 فلسطينياً مقدسياً من **حقوقهم في الإقامة**[52]. في غضون ذلك، خضع قطاع غزة **لحصار** إسرائيلي وما يزال منذ عام 2007، مما تسبب في أزمة إنسانية غير مسبوقة، كما أن الحركة في الضفة الغربية مقيدة بشدة بنقاط التفتيش والجدار الفاصل ونظام الإغلاق والتصاريح المرتبط به. وفي القدس الشرقية أيضاً ترفض إسرائيل ادعاءات السكان الأصليين بملكياتهم للأراضي رفضاً باتاً وتحرم الفلسطينيين من تصاريح البناء وأية مسارات أخرى للتنمية وتطردهم من منازلهم، في مقابل توسيع المستوطنات وإقامة جيوب استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية مثل الشيخ جراح وسلوان، مع ثقة بالنفس تقوم على تفوقهم اليهودي المتصور[53].

هدم منزل فلسطيني

٤٥ CBS, Statistical Abstract of Israel 2022
٤٦ https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population
٤٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، بيان صحفي بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة والسبعين للنكبة الفلسطينية، أيار ٢٠٢٢.
٤٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي، ٢٢ آذار ٢٠٢١.
٤٩ أنظر https://www.yesh-din.org/en/legislation/ لقاعدة بيانات حول القوانين والتشريعات الإسرائيلية التي تسهل الضم.
٥٠ وتشمل أحدث الأمثلة الهيجان العنيف لمئات المستوطنين الإسرائيليين في حوارة (٢٧ شباط ٢٠٢٣)، والحصار العسكري الذي استمر ثلاثة أسابيع على أريحا (نيسان- أيار ٢٠٢٣)، فضلًا عن الغارات والاغتيالات المنتظمة في الضفة الغربية، والغارات الجوية على غزة.
٥١ "إسرائيل تعترف بأنها ألغت حقوق المواطنة لربع مليون فلسطيني منذ عام ١٩٦٧،" صحيفة هآرتس، ١٢ تموز ٢٠١٢.
"Israel admits it revoked residency rights of quarter million Palestinians since 1967," Haaretz, 12 June 2012.
٥٢ هموكيد (HaMoked) على الرابط: https://hamoked.org/files/2022/1665741_eng.pdf
٥٣ أنظر على سبيل المثال: صباغ خوري، أريج ""ولكن إن لم أسرقها فسيسرقها شخص آخر" – التراكم الاستيطاني-الاستعماري الإسرائيلي بسلب الممتلكات،" ميدل إيست ريبورت 302 (ربيع 2022)، متوفر على الرابط
/https://merip.org/2022/05/but-if-i-dont-steal-it-someone-else-is-gonna-steal-it-israeli-settler-colonial-accumulation-by-dispossession
Sabbagh-Khoury, Areej "'But if I don't steal it, someone else is gonna steal it' – Israeli Settler-Colonial Accumulation Dispossession," Middle East Report 302 /(Spring 2022), https://merip.org/2022/05/but-if-i-dont-steal-it-someone-else-is-gonna-steal-it-israeli-settler-colonial-accumulation-by-dispossession

لا تزال النكبة مستمرة ليس فقط في الأراضي المحتلة ولكن في كل مكان يتواجد فيه الفلسطينيون. ففي إسرائيل مثلاً، يُجبر مليوني **مواطن فلسطيني** - 20٪ من سكان إسرائيل - على العيش كمواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم. لا يواجه هؤلاء تمييزاً منهجياً في قطاعات مثل الإسكان والتعليم والتوظيف ولم شمل الأسرة فقط، بل يواجهون أيضاً نظاماً قانونياً إسرائيلياً يمنح المواطنين اليهود امتيازاً صريحاً فوق غير اليهود[54]. لا يتوقف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي عند هذا الحد، ففي تموز 2018 وَضع ما يسمى **بقانون الدولة القومية** (رسمياً: القانون الأساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي) الطابع اليهودي لإسرائيل قبل طبيعتها الديمقراطية[55] في تجاهل تام للأقلية العربية وحقوقها، وتمادى حتى إنزال اللغة العربية من كونها إحدى اللغات الرسمية للبلاد إلى لغة "ذات مكانة خاصة". يرى الفلسطينيون القانون على أنه مجرد تتويج لجهود التهويد المستمرة منذ عقود، والتي تهدف إلى تهميش الفلسطينيين وتاريخهم وتراثهم، وترسيخ التسلسل الهرمي السياسي الاستعماري الذي يعطي الأسرائيليين اليهود الأولوية في الوصول إلى الحقوق والفضاء والسلطة.

قرية أم الحيران البدوية في النقب

البدو في صحراء النقب، الذين يبلغ عددهم حوالي 258,000 نسمة ويقيمون بشكل رئيسي في ظروف فقيرة في 35 قرية غير معترف بها[56]، وهم مستثنون من أعمال التخطيط والتطوير التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، مما يجعلهم عرضة لهدم المنازل وفقدان الأراضي و "التهديدات بالإخلاء لإفساح المجال لمزيد من البلدات اليهودية فقط والقواعد العسكرية وغيرها من مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تستثني البدو ومصالحهم التنموية[57]".

يبقى **الشتات الفلسطيني** أيضاً خاضعاً لوصول مقيد بل وممنوع بالكامل في كثير من الأحيان إلى الوطن الأم نتيجة للسياسات الإسرائيلية. لا ينطبق هذا فقط على ما يقرب من 6 ملايين **لاجئ** فلسطيني في المنطقة، والذين ما زالوا محرومين من حقهم المعترف به دولياً في العودة واستعادة الأملاك والتعويض[58]، ولكن أيضاً على حوالي 800,000 شخص[59] يعيشون في المنفى في بلدان أخرى، والذين يمكن لهم في العادة الدخول إلى فلسطين / إسرائيل فقط بتأشيرة سياحية إسرائيلية ويتعرضون للمضايقات و "منع الدخول" التعسفي بانتظام بسبب أصلهم الفلسطيني[60].

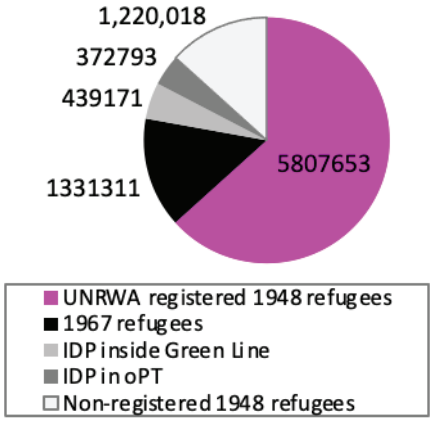

المصدر: بديل، بيان النكبة: 73 عاماً من النكبة و73 عاماً من المقاومة، مايو 2022.

اللاجئون الفلسطينيون اليوم

لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تقدم إلى اليوم الخدمات والإغاثة الإنسانية لأكثر من ٥،٩ مليون لاجئ فلسطيني مسجل يعيش حوالي ٢٨،٤٪ منهم داخل واحد من ٥٨ مخيم للاجئين في المنطقة. في فلسطين، يمثل اللاجئون المسجلون ٤٢٪ من إجمالي السكان (٢٦،٣٪ في الضفة الغربية و٦٦٪ في غزة).

في نهاية عام ٢٠٢١، كان هناك حوالي ٩،١ مليون فلسطيني مهجر (٦٦،٧٪ من تعداد الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم)، منهم ٨،٣ مليون تقريباً من اللاجئين و ٨١٢،٠٠٠ من النازحين

٥٤ يخضع المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل لأكثر من ٥٠ قانونًا يميز ضدهم، أنظر قاعدة بيانات مؤسسة عدالة بالقوانين التمييزية، متوفر على الرابط: https://www.adalah.org/en/law/index ، وأنظر على سبيل المثال https://www.972mag.com/even-inside-israel-colonialism-is-far-from-over/

٥٥ من ضمن أمور أخرى، يعرف القانون إسرائيل على أنها "الوطن التاريخي للشعب اليهودي" (البند ١أ)، وينص على أن "حق تقرير المصير الوطني في دولة إسرائيل حصري للشعب اليهودي" (البند ١ ج)، وأن "تطوير المستوطنات اليهودية كان ولا يزال قيمة وطنية" (البند ٧).

٥٦ أنظر "المواطنون البدو الإسرائيليون في النقب: تمهيد،" حيفا: مؤسسة عدالة، 2019، متوفر على الرابط: https://www.adalah.org/uploads/uploads/Bedouin_Naqab_Citizens_Primer.pdf

٥٧ تحذيرات خبراء الأمم المتحدة في حقوق الإنسان، أنظر تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بعنوان "إسرائيل: خبراء الأمم المتحدة يحثون السلطات على وقف إخلاء وهدم قرية فلسطينية،" 3 حزيران 2022، على الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/israel-un-experts-urge-authorities-cease-eviction-and-demolition-bedouin

٥٨ تم الإعلان عن ذلك بوضوح في اتفاقيات السلام في كمبوديا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وغواتيمالا وإيرلندا الشمالية وكوسوفو وسيراليون وبوروندي ودارفور، أنظر https://imeu.org/article/ten-facts-about-the-nakba .

٥٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسكان، ١١ تموز ٢٠٢٢.

٦٠ أنظر https://www.righttoenter.ps/ لمزيد من التفاصيل ودراسات الحالة.

الخاتمة

لم تكن النكبة حدثاً عابراً، بل كانت جزءاً من خطة استعمارية أكبر للتطهير العرقي للسكان العرب الأصليين من فلسطين لا تزال مستمرة حتى اليوم - ليس فقط في ذكريات الخسارة والهزيمة ولكن في العديد من الأشكال الأخرى أيضاً. لا تزال أحداث الماضي تشكل الحياة الفلسطينية الحالية، مما يؤدي إلى استمرار مشكلة اللاجئين، وتفكك مجتمع بأكمله، وإحباط التنمية الاقتصادية، وإبقاء الأمة معتمدة بشكل كبير على المساعدات الدولية من أجل البقاء.

يتساءل المرء ما الذي ساهم في استمرار النكبة - بعد 75 عاماً؟ تكمن الإجابة في الاستثناء الدولي المتعمد فيما يتعلق بالقانون الدولي، ولا سيما تواطؤ الغرب في الظلم الذي تقترفه الدولة الإسرائيلية على الرغم من التاريخ الموثق جيداً لأعمال التطهير العرقي وإنكار الحقوق لأسباب ليس أقلها عقدة الذنب لدى الغرب بسبب المحرقة (الهولوكوست). لذا فالغرب أيضاً جزء من المشكلة، تماماً كما هي مصالح العديد من الدول، بما في ذلك العربية، في إقامة علاقات قوية مع إسرائيل القوية اقتصادياً وعسكرياً (وخير مثال على ذلك ما يسمى باتفاقات إبراهيم)[61].

بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن الروايات الإسرائيلية "لا تزال تروج قصة فرار الفلسطينيين بسبب الذعر الذي لا أساس له من الصحة، وتقدم الطرد والمجازر على أنها تجاوزات مقصورة على فئة معينة أو حالات نادرة من الشر الضروري"[62] تؤثر بلا شك. كما أن النكبة ليست غائبة فقط عن الكتب المدرسية الإسرائيلية والخرائط ولافتات الأماكن في جميع أنحاء البلاد، بل قد تم تجريم إحياء ذكراها فيما يسمى بقانون النكبة[63]. ليس هذا فحسب، بل عاد أعضاء الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية إلى ترديد الأسطورة القديمة عن عدم وجود فلسطينيين، حيث قال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش للجمهور إنه "لا يوجد هناك شيء اسمه الفلسطينيون لأنه لا يوجد هناك شيء اسمه الشعب الفلسطيني[64]".

مع عدم وجود أي أمل في الأفق في الحرية والاستقلال السياسي أو في أن يكون الفلسطينيون مواطنين يتمتعون بحقوق متساوية، وفي ضوء تنفيذ سياسات على الأرض تحتوي على جميع العناصر التي تعرف الفصل العنصري في القانون الدولي[65]، وفي عالم فشل في التصرف وفقاً للقانون الدولي لجلب نهاية لمأساة فلسطين، تستمر النكبة.

إلا أن محاولة إسرائيل لطمس الذاكرة التاريخية باءت بالفشل: فعلى الرغم من كافة محاولاتها، لا تزال الرواية الفلسطينية ولا يزال الارتباط بالوطن متجذرين في هوية الشعب الفلسطيني الذي حافظ على نضاله من أجل نيل الحقوق وتقرير المصير والعيش بكرامة. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من كل الصعاب، لا يزال الفلسطينيون بعد 75 عاماً من طردهم الجماعي ثابتين في سعيهم لتحقيق العدالة التاريخية وإقامة الدولة. لقد تحدوا طوال هذه السنوات محاولات الـ "أسرلة" الكثيرة والعدوان الإسرائيلي والتجاهل الدولي. لقد قاوموا الاحتلال ولم يكن بالإمكان ردعهم عن السعي وراء هدفهم في العودة وبناء دولتهم المستقلة. لقد نجحوا في الحفاظ على قضيتهم العادلة في العناوين الرئيسية للأخبار بينما فضحوا إسرائيل ككيان استيطاني-استعماري ينتهك حقوق الإنسان بشكل علني يرقى إلى "الفصل العنصري الذي يحظره القانون الدولي"[66]. ويواصل أكثر من 14 مليون فلسطيني في جميع أنحاء العالم - وقاعدة دعمهم الدولية المتنامية - الكفاح من أجل تحقيق العدالة.

وبالتالي، فإن النكبة هي أيضاً قصةُ صمود فلسطيني ومقاومة وهوية وطنية جماعية، وهذه "الإنجازات" وليست "الكارثة" نفسها، ما يجب أن تبقى - بعد 75 عاماً - في عين الاعتبار.

٦١ أتاحت اتفاقيات التطبيع شبه المزدوجة الموقعة بين إسرائيل وكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان في ٢٠٢٠/٢٠٢١ إقامة علاقات دبلوماسية كاملة.

٦٢ بيليد-الحنان، نوريت، "فلسطين في الكتب الدراسية الإسرائيلية: الأيديولوجيا والدعاية في التعليم"، ٢٠١٢
Peled-Elhanan, Nurit, Palestine in Israeli School Books: Ideology and Propaganda in Education, 2012.

٦٣ صدر رسمياً في الكنيست في ٢٢ آذار ٢٠١١ بوصفه «قانون أساسات الميزانية - التعديل رقم ٤٠»، وهو يعطي وزير المالية الإسرائيلي الصلاحية بخفض تمويل الدولة أو دعمها لمؤسسة ما إذا مارست نشاطاً يرفض وجود إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية" أو تستذكر "عيد استقلال إسرائيل أو يوم إقامة الدولة كيوم حداد" كما يفعل الفلسطينيون تقليديا كجزء لا يتجزأ من استذكار النكبة. أنظر تقرير هيومن رايتس ووتش https://www.hrw.org/news/2011/03/30/israel-new-laws-marginalize-palestinian-arabcitizens وتقرير الجزيرة على الرابط https://www.aljazeera.com/news/2015/05/israel-nakba-palestine-150514080431980.html

٦٤ "سموتريتش الإسرائيلي: ليس هناك شيء اسمه الشعب الفلسطيني" متوفر على الرابط https://www.jpost.com/israel-news/article-734835

٦٥ تعرَّف معاهدة الأمم المتحدة حول قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ «جريمة الفصل العنصري» بأنها «أفعال ترتكب لغرض ترسيخ وإبقاء سيطرة مجموعة عرقية واحدة من الأشخاص على أية مجموعة عرقية أخرى من الأشخاص وقمعها بشكل منهجي» (المادة ٢). وبالمثل، يعرفها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٧ تموز ١٩٩٨) بأنها أفعال «ترتكب في سياق نظام مؤسسي من القمع والسيطرة المنهجيين من جانب جماعة عرقية على أية جماعة عرقية أخرى وترتكب بقصد الحفاظ على ذلك النظام». (المادة ٧ من قانون الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، الفقرة ٢ (ح).

٦٦ أنظر، على سبيل المثال، تقرير منظمة العفو الدولية في شباط 2022 بعنوان: "الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظام قاسٍ من السيطرة وجريمة ضد الإنسانية"، متوفر على الرابط https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/5141/2022/en/

Palestinian Academic Society
for the Study of International Affairs
Tel: +972-2-626-4426 / 628-6566 | Fax: +972-2-628 2819
Email: passia@passia.org | Hind Al-Husseini, Alley, 2 Wadi Al-Joz | P.O. Box 19545, Jerusalem / Al-Quds

Kindly supported by the Friedrich Ebert Foundation (FES), Jerusalem